

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلم

جامعة - محمد خيضر بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مقياس: نماذج التوازن العام

السنة: 02 ماستر اقتصاد دولي

العنوان

# التوازن العام في نموذج IS-LM-PB

الأستاذة

الزهرة بن بريكة

الطلبة:

- قرط ياسين
- هنانو ليلي
- زكور هدى
- بوعيشة عبد الحليم

الموسم الجامعي: 2025/2024

## خطة البحث:

مقدمة

1.. مفهوم ميزان المدفوعات

2.. مكوناته

3.. التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

4.. فرضيات نموذج IS.. LM.. PB في سعر الصرف الثابت مع مثال

5.. فرضيات نموذج IS.. LM.. PB في سعر الصرف المرن مع مثال

خاتمة

قائمة المراجع

## مقدمة:

ان ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل شامل ومفصل لجميع التعاملات الاقتصادية التي تجري بين دولة ما وبقيّة دول العالم خلال فترة زمنية محددة، و يعدّ هذا الميزان أداة مهمة لفهم موقع الاقتصاد الوطني على الخريطة الاقتصادية العالمية، حيث يعكس مدى قوة الاقتصاد في جذب الاستثمارات، وتوسيع الصادرات، والتحكم في الواردات.

بحيث يتكون ميزان المدفوعات من عدة عناصر رئيسية، تشمل الحساب الجاري الذي يرصد حركة السلع والخدمات، وحساب رأس المال الذي يتابع التدفقات الاستثمارية والمالية. ويعتبر تحقيق التوازن بين هذه المكونات هدفًا رئيسيًا لضمان استقرار الاقتصاد الوطني، ومع ذلك، فإن التحديات الاقتصادية والسياسية قد تؤدي أحيانًا إلى اختلال في ميزان المدفوعات، مما يستدعي تدخلًا من خلال السياسات المالية والنقدية لمعالجة هذه الاختلالات.

وسوف تتناول هذه الدراسة أيضًا أحد أهم النماذج الاقتصادية التحليلية، وهو نموذج IS-LM-PB، الذي يساعد في فهم ديناميكيات الاقتصاد الوطني تحت تأثير سياسات سعر الصرف المختلفة، سواء كان السعر ثابتًا أم مرناً، من خلال هذا النموذج، يمكن استكشاف كيفية تفاعل السوق مع المتغيرات الاقتصادية، مثل السياسات المالية، والنقدية، وحركة التجارة الخارجية.

الإشكالية: ما هو ميزان المدفوعات؟ وما هي حالته؟ وفيما يتمثل نموذج IS-LM-

؟PB

## 1. مفهوم ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعريفات أعطيت لميزان المدفوعات من بينها:

- يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة. (فليح، صفحة 79)
- ورد تعريف ميزان المدفوعات الوارد في (مرجع ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.
- ميزان المدفوعات هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دول معينة والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة اتفقوا على تحديدها بسنة.
- أو هو بيان توضع فيه المعاملات الاقتصادية في شكل حقوق وديون بين الأشخاص المقيمين في الدولة وبين الأشخاص المقيمين في الدول الأخرى خلال مدة معينة تحدد في المعتاد بسنة. (وليد عبيد، صفحة 1)

وتكمن أهمية ميزان المدفوعات في:

- ✓ من خلال ميزان المدفوعات يمكن التعرف على المركز الاقتصادي الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي. (نعمة، 2011، صفحة 71)
- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية.
- ✓ يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، مما يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

✓ يحوي ميزان المدفوعات معلومات هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كما يساهم في تزويد البنوك والمؤسسات والأشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية. (نعمة، 2011، صفحة 71)

## 2. مكونات ميزان المدفوعات:

ينقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات و موازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية و المالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين ( الدائن والمدين ).

ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما:

- **الجانب الدائن:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية .
- **الجانب المدين:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخر.

أما أفقيا فيقسم ميزان المدفوعات إلى الموازين أو الحسابات التالية:

- **حساب العمليات الجارية:** يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) والمعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.
- **الميزان التجاري:** يعبر على صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات والواردات.
- **ميزان الخدمات:** يضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول النقل السياحة التامين، (دخول العمل عوائد رأس المال )
- **حساب التحويلات من جانب واحد:** يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي تكون العرض المساعدة، مثل : الهبات والهدايا أو تحويلات العاملين في الخارج إلى تكون المساعدات من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية.

- **حساب رأس المال:** يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم، ينقسم هذا الميزان بدوره إلى مجموعة أخرى من الموازين كالتالي:
- **حساب رأس المال طويل الأجل:** ويقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تزيد عن سنة من أمثلة ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الدولية.
- **حساب رأس المال قصير الأجل:** يقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس التي تقل عن سنة، تتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض منها التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكثر المضاربة.
- **حساب السهر والخطأ:** إن ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين، وعليه فإن المجموع الكلي يكون متساويا ولكن قد يحدث وان يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ. (بن طرية، 2016-2017، صفحة 5)

### 3. التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

#### 1.3 التوازن في ميزان المدفوعات:

ان الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي.

أ- **التوازن المحاسبي:** ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية و ميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين أي تنشأ حقوق الطرف أي دائنة) ومستحقات على الطرف الآخر أي مديونية).

**ب- التوازن الاقتصادي:** إن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة حسب أن يتساوى و يتعادل حسابيا خلال سنة .

ولكن فكرة التوازن الحسابي لا تعنى أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز أي أن التوازن الاقتصادي يركز على مجموعة محددة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات.

ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات، وذلك بحسب الهدف من إجرائه فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة العمليات ما (فوق الخط)، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط. (بن طرية، 2016-2017، الصفحات 6-7)

أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية العمليات تحت الخط) وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة حساب الذهب للأغراض النقدية. وعليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات المعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز. (بن طرية، 2016-2017، صفحة 7)

### 2.3 الاختلال في ميزان المدفوعات:

**أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:** يجب التمييز بين أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات حتى يمكن فهم طبيعة كل نوع منها ومنتم محاولة التعرف على أفضل الأساليب الملائمة لعلاجه. ويمكن التمييز بين هذه الأنواع حسب الأسباب التي أوجدتها، وذلك على النحو التالي:

أ- **الاختلال العارض:** و هو ذلك الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة.

و على وجه العموم، فإن الاختلال العارض، سواء كان موجبا أو سالبا، مصيره إلى الزوال، بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى عاجلا أو آجلا دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياستها، إذ أنه بطبيعته مؤقت و يزول بزوال السبب الذي أوجده.

ب- **الاختلال الموسمي:** يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح،

ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز، ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

ت- **الاختلال الدوري:** تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الزواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة أخرى يحقق عجزا و هذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة الأخرى من خلال التجارة الخارجية.

فالزواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى و من شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن فترات الزواج والكساد لا تحدث في وقت واحد في مختلف الدول كما أنها لا تكون بنفس الدرجة وكذلك، فبسبب اختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية، فإن لكل نوع من الصادرات والواردات درجة مرونة خاصة به عند حدوث تغيرات الدخل و الأثمان، و لذلك اثاره المختلفة على ميزان مدفوعات كل دولة على نحو ما سنرى فيما بعد.

و مثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات النقدية و المالية المناسبة.

**ج. الاختلال الاتجاهي:** وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال

انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تتعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدول التكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي. (ميزان المدفوعات، دون سنة، ص9)

"وهذا الاختلال من الممكن معالجته عن طريق حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، على أنه لما كانت هذه الحركات مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي فقد ميز الاقتصاديون بين مجموعة مختلفة من المراحل التي تمر بها الدول المقترضة لرؤوس الأموال منذ أن تشرع في تمويل عمليات التنمية.

**ح. الاختلال النقدي:** يعبر التضخم المحلي في الواقع أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات

فمن المعروف أن الزيادة في الدخل النقدية في دولة ما تولد، في ظل ظروف معينة، طلبا متزايد على الواردات في هذه الدولة بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك.

أن ارتفاع مستوى الأسعار داخليا قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية ( وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة الإحلال بين الواردات و المنتجات الوطنية).

أيضا، فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدول يسبب ارتفاع الأسعار فيها، قد يتحول إلى الدول المنافسة ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى عمل ميزان المدفوعات هذا العجز لا سبيل إلى علاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية العملة، أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة الثمانية مناسبة.

خ. **الاختلال الهيكلي:** هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغيير أساسي في ظروف الطلب والعرض، مما يؤثر في هيكل الاقتصاد القومي و في توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة، وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول و من الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعية ... الخ
- تغير عوض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان، وعرض الموارد الطبيعية بسبب البحث والتنقيب و الاكتشافات الجديدة.
- تغير فنون الإنتاج فقد يؤدي التغير في استخدام أحد الأساليب الفنية في الإنتاج إلى التوفير في استخدام أحد أو بعض عناصر الإنتاج، أو إلى إحلال عنصر التاجي متوفر نسبها محل عنصر آخر نادرا نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثمة إلى زيادة إمكانيات التصدير.
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج. وذلك بسبب استثماراتها الدولية، و هو ما يؤدي إلى تغير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.
- تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة. وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

و مثل هذا النوع من الاختلال ( الاختلال الهيكلي ) لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، مثل الاختلال النقدي أو الدوري، و إنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي و التنظيمي حتى تتخفض تكاليف الإنتاج في الداخل، و كذا الاتجاه نحو فروع إنتاج الجديدة، كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي، وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية... و هكذا، (محاضرات في الاقتصاد الدولي، الصفحات 9-10)

#### 4. فرضيات نموذج IS.. LM.. PB في سعر الصرف الثابت:

إن الطريقة التي يشتغل بها نموذج **IS.. LM.. PB** لتحديد التوازن تكون أكثر تعقيدا من نموذج IS-LM للاقتصاد المغلق، فالفكرة المعتمد عليها في تقاطع منحنى IS و LM لتحديد مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازنيين في الاقتصاد المغلق لم تعد بالشروط الكافية حدوث التوازن في نموذج الاقتصاد المفتوح.

حيث أنه إذا كان تقاطع IS مع LM يقع فوق منحنى BP يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي سوف يرتفع مخزون النقود احتياطات الصرف والائتمان المحلي). إن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين مما ينجر عنه زيادة في دخل التوازن وانخفاض سعر الفائدة ويستمر التحرك في LM إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاث أين ينعدم الفائض في ميزان المدفوعات والعكس إذا تقاطع منحنى IS و LM في نقطة تقع أسفل منحنى BP فيعبر ذلك عن وجود عجز فيميزان المدفوعات فينخفض عرض النقود ويتحرك منحنى LM إلى اليسار لاتباعها الانخفاض في الدخل، وارتفاع في سعر الفائدة المحلي ثم يتحرك كذلك منحنى LM إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاث في نقطة توازن جديدة تعبر عن اختفاء هذا العجز ، وعليه فإن توسيع نموذج IS -LM في الاقتصاد المفتوح وفي ظل الحركة التامة لتتقل رؤوس الأموال الدولية له اسم خاص يسمى نموذج MundellFleming ففي ظل الحركة التامة لتتقل رؤوس الأموال تشجع الفروقات في أسعار الفائدة على تدفق رؤوس الأموال ومنه يصبح من غير الممكن على البنوك المركزية أن تتحد سياسة النقدية مستقلة في ظل سعر الصرف الثابت، ومثال على ذلك تفترض أن دولة تريد سوف تتبع سياسة نقدية ربحية (تخفيض عرض النقود) هذا ما يحفز الأجانب على تحويل أرصدهم النقدية سرعة إلى الداخل ليستفيدوا من المعدل المرتفع السعر الفائدة، وكنتيجة لتدفق رأس المال يسجل ميزان المدفوعات فائضا (بالظاهر ، 2022-2023، الصفحات 166-165)

أي أن الأجانب يحاولون شراء الأرصدة المحلية مما عمل على تحسين سعر ما يخير البنك المركزي على التدخل من أجل المحافظة على سعر في الثابت ويكون ذلك عن طريق شراء النقد الأجنبي مقابل النقد المحلي.

إن هذا التدخل يجعل عرض النقود يزيد وتنتهي العملية عندما يصبح  $(i=if)$  أي سعر الفائدة المحلي يساوي سعر الفائدة الخارجي.

وعلى العموم يمكن القول أنه في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال لا يمكن للدولة أن تستعمل سياسة نقدية مستقلة ولا يمكن لسعر الفائدة أن يتحرك بعيدا عن الخطأ الذي تحدده السوق العالمية.

ولكن رسم الخطوات التي تتبعها البنك المركزي في جانب عرض النقود لما تكون سعر الصرف ثابت كما يلي :

- يؤدي التدخل في عرض النقود من خلال سياسة نقدية إلى ارتفاع أسعار الفائدة.
- ونتيجة قبل الارتفاع الشغل رؤوس الأموال الأجنبية وتحدث عائض في ميزان المدفوعات.
- وبها أنه في ظل سعر الصرف الثابت فإن البنك المركزي يستدعي بيع العملة المعدنية وشراء العملة الأجنبية فيحدث التوسع نقدي.
- يخفض سعر الفائدة من جديد ويتوارث ميزان المدفوعات.

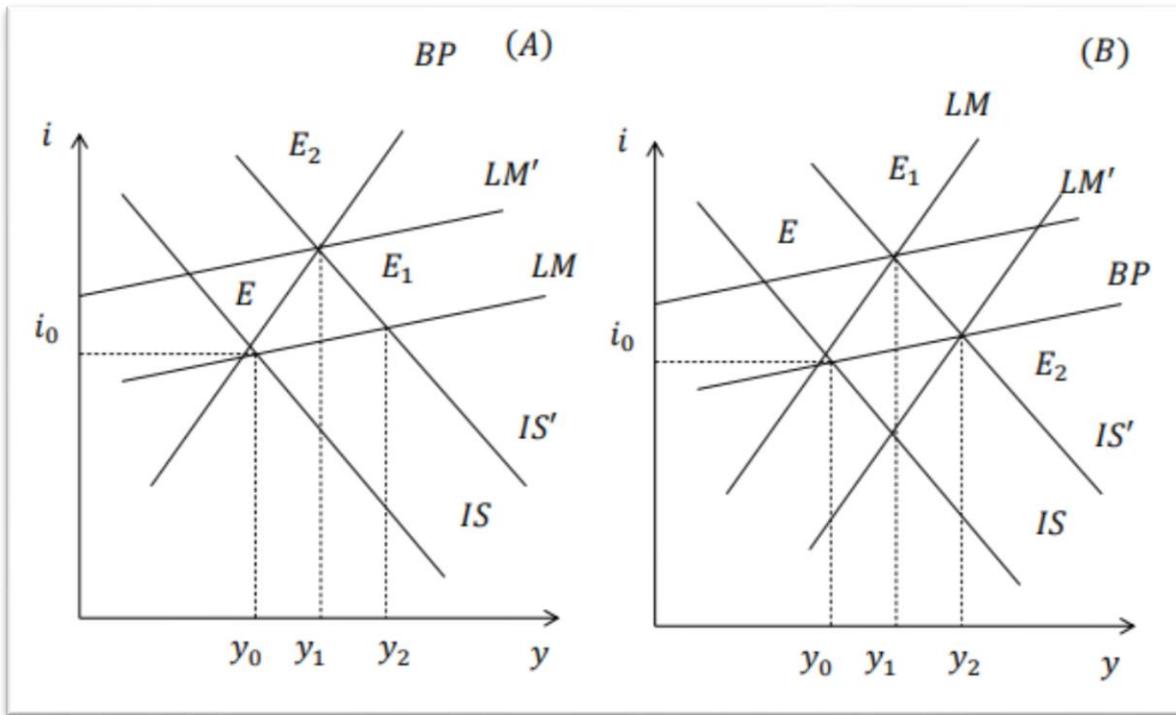
ومنه فإن عرض النقود له ترابط قوي مع ميزان المدفوعات، فالفائض في ميزان المدفوعات يستلزم توسع نقدياً أوتوماتيكياً والعجز يستلزم انكماشاً نقدياً. (بالظاهر ، 2022-2023 ، الصفحات 165-166)

**السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال:** يكون التوسع المالي في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال عالية الفعالية بالمقارنة مع التوسع النقدي، فعند حدوث توسع مالي يؤدي إلى انتقال منحنى 02 إلى اليمين جاعلا كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل يرتفعان إن ارتفاع أسعار الفائدة تشجع على تدفق رؤوس الأموال من الخارج وينحسن سعر الصرف وللمحافظة على سعر الصرف عند مستواه الثابت يجب على البنك المركزي أن يتوسع في عرض النقود ببيع العملة المحلية مقابل شراء العملة الأجنبية) فيحدث توسع نقدي وبالتالي يرتفع الدخل جاعلا سعر الفائدة يعود من جديد إلى مستواه الأصلي  $(i=if)$ .

❖ السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال: يمكن أن تجعل ميزان المدفوعات مختلف عن الصفر  $BP \neq 0$  في ظل سعر الصرف الثابت في الأجل القصير بشرط أن تكون رؤوس الأموال الدولية غير تامة الحركة، وتكون الدالة  $BP=0$  من أجل سعر الصرف الثابت ليس قيدياً في الأجل القصير. فعند حدوث توسع مالي يتحرك منحنى IS إلى اليمين فيحين أن الدالة  $BP=0$  لا تتحرك كنتيجة للسياسة المالية مادام لا يتأثر بذلك كلا من سعر الصرف الثابت وسعر الفائدة الخارجي بالإضافة إلى أن منحنى LM لا يتحرك في الأجل القصير. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(01): السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتتنقل رؤوس

الأموال



ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الشكل أن الجزء (A) يمثل الحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال وفيه تكون الدالة  $BP=0$  أقل تجاوب مع تغيرات أسعار الفائدة عبر الدول بالمقارنة مع منحنى LM. إن التوسع المالي أدى إلى تحرك منحنى IS إلى اليمين  $IS'$  وبذلك ارتفع مستوى

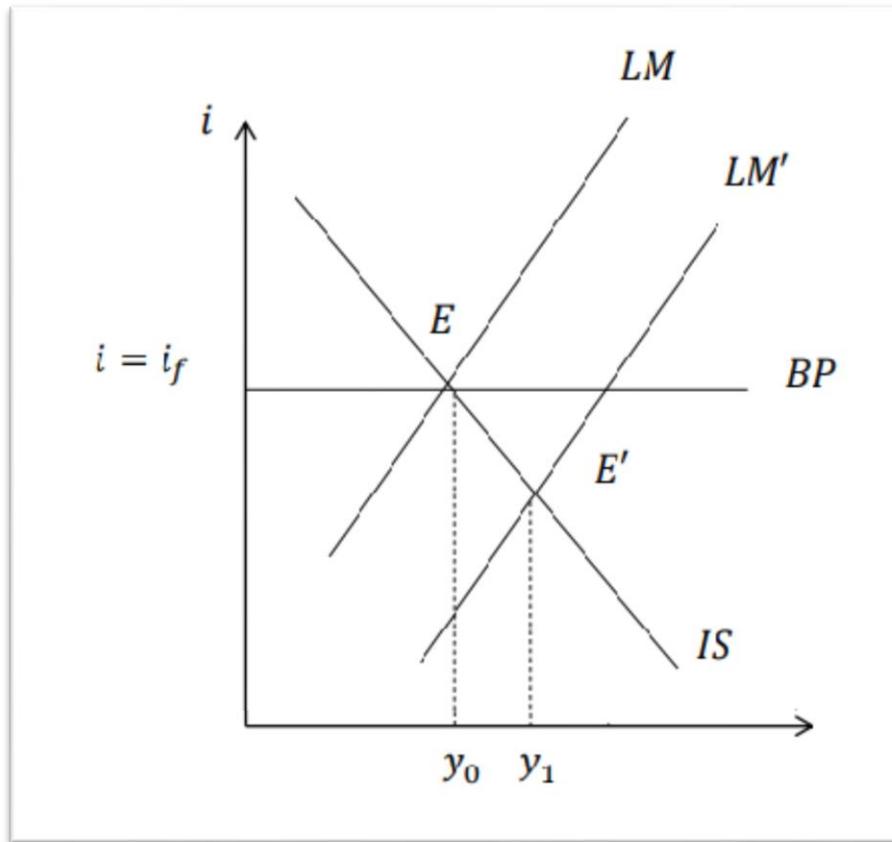
الدخل إلى مقارنة مع  $Y_0$  ويكون سعر الفائدة المحلي مغطى بتقاطع LM مع  $IS'$  وهو تحت المستوى المطلوب التوازن سوق الصرف وبالتالي يحدث عجز في ميزان المدفوعات  $BP < 0$  وذلك بسبب حدوث عجز في الحساب الجاري.

ويمكن المحافظة على هذا الدخل إذا كان البنك المركزي مستعدا لتمويل العجز في  $BP$ ، أما فالأجل الطويل يصبح مستحيل بمجرد أن تتراجع احتياطات البنك المركزي من العملة، ويكون من الضروري على عرض النقود أن يتراجع حتى يصل إلى نقطة يكون فيها  $BP = 0$  ويمثل ذلك بتحريك LM إلى  $LM'$  ويصبح مستوى الدخل  $Y_2$  في الأجل الطويل أقل من  $Y_1$  وأعلى من  $Y_0$  بشرط أن الفائدة المحلي المرتفع إلى تشجيع تدفقات رؤوس الأموال.

أما الجزء (B) يمثل حالة  $BP = 0$  مع سعر الصرف الثابت وفي ظل تجاوز أقوى في حركة رؤوس الأموال لتغيرات سعر الفائدة. إن التوسع المالي يؤدي إلى انتقال منحنى  $IS$  إلى  $IS'$  ويؤدي تقاطع  $IS'$  مع  $LM'$  إلى ظهور مستوى دخل  $Y_1$  وسعر فائدة يحققان فائضا في ميزان المدفوعات في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل لما يصبح التعقيم غير ممكن يزداد عرض النقود إلى أن ينخفض سعر الفائدة إلى النقطة التي يكون فيها  $BP = 0$  إن هذا التوسع النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى  $LM'$  ويتحدد مستوى دخل توازني أعلى  $Y_2$ . وعليه فإن التوسع المالي في ظل سعر الصرف الثابت يكون عالي الفعالية كلما كان تجاوز حركة رؤوس الأموال الفروقات أسعار الفائدة بين الدول قويا.

#### ❖ السياسة النقدية في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال:

لشكل (02) التوسع النقدي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف الثابت



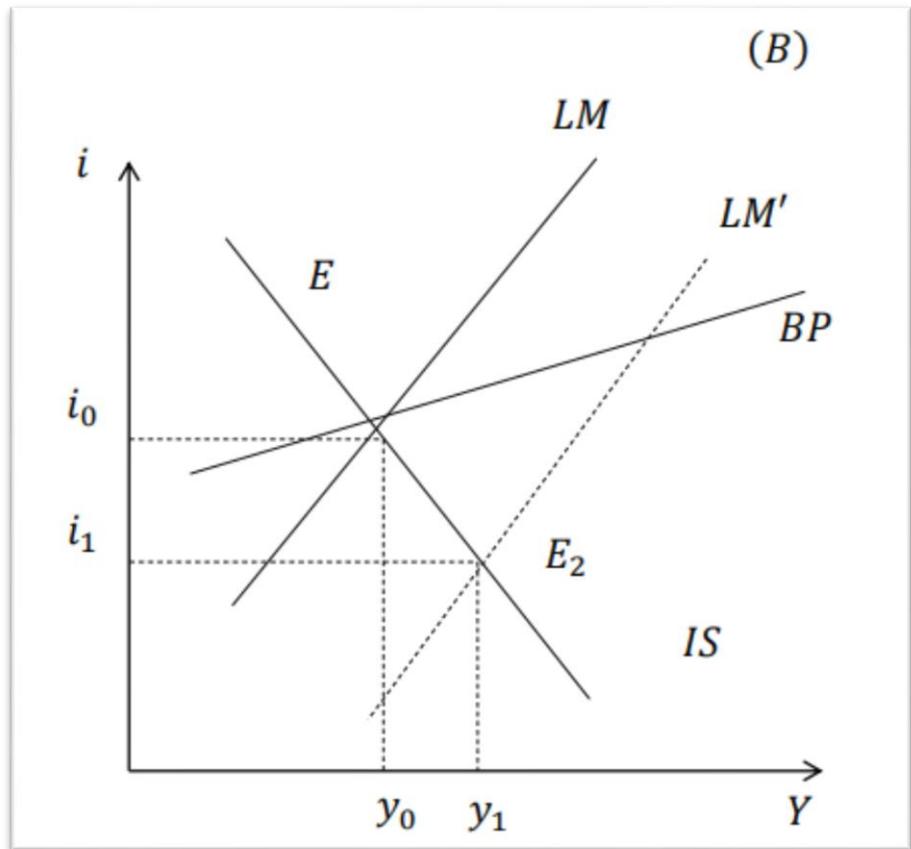
يبين الشكل أعلاه منحنيات  $BP=0/LM/IS$  والذي هو عبارة عن تنقل رؤوس الاموال، ويكون ميزان المدفوعات متوازنا لما يكون سعر الفائدة المحلي يساوي إلى الأجنبي، وعند أي سعر فائدة آخرة كون تدفقات رؤوس الأموال قوية ويكون  $BP$  غير متوازن لذلك فعلى البنك المركزي أن يتدخل للمحافظة على نفس سعر الصرف الثابت وينجم عن هذا التدخل انتقال منحنى  $LM$  إلى  $LM'$ ، تعتبر نقطة الأصل هي  $E$  فإن حدوث توسع نقدي (زيادة عرض النقود) يؤدي إلى انتقال منحنى  $LM$  إلى اليمين وتحدد نقطة توازن جديدة  $E'$  يقابلها دخل مرتفع، لكن هذه النقطة تعبر عن وجود عجز في ميزان المدفوعات، ولأننا في ظل سعر الصرف الثابت فعلى البنك المركزي أن يتدخل من أجل العملة

الأجنبية مقابل شراء العملة المحلية وبالتالي يخفض من عرض النقود وكننتيجة يعود  $LM'$  في الأجل الطويل باتجاه اليسار ويتواصل هذا المسار حتى يعود إلى مستوى التوازن الأصلي  $E$

عمليا مع الحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال لا يصل الاقتصاد إلى النقطة  $E'$  لأن تجاوز رؤوس الأموال يكون سريعا وقويا بحيث يكون البنك المركزي محيرا على معاكسة التوسع النقدي الأصلي لتفادي هروب رؤوس الأموال وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

❖ السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال:

الشكل (03): السياسة النقدية التوسعية في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال وسعر



ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الشكل، إن استخدام التوسع النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى LM' معبرا عن زيادة في مستوى الدخل ال توازني  $Y$  مع سعر فائدة منخفض في الأجل القصير.

ونتيجة لهذا التغير يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويكون هذا العجز كبيرا كلما كانت درجة تجاوز تدفقات رؤوس الأموال الفروقات أسعار الفائدة عالية. فمع نقص حجم

الاحتياطات من العملة الأجنبية إما يجب أن يتعدل مخزون النقود ويعود إلى مستواه الأصلي أو يجب التخفيض في العملة الغرض تحريك  $BP=0$  بحيث أنه يمر عبر النقطة  $Y1/i1$

### 5. نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف المرن:

في ظل أسعار الصرف المرنة تكون احتياطات الصرف والائتمان المحلي محددة من طرف البنك المركزي، ومنه فإن وضعية منحنى LM تكون مثبتة بواسطة السياسة النقدية. فإذا لم تكن نقطة تقاطع منحنىي IS و BP موجودة على منحنى LM يجب أن يحدث تعديلا ويكون هذا التعديل في سعر الصرف.

#### ❖ السياسة المالية في ظل الحركة العامة لتتنقل رؤوس الأموال:

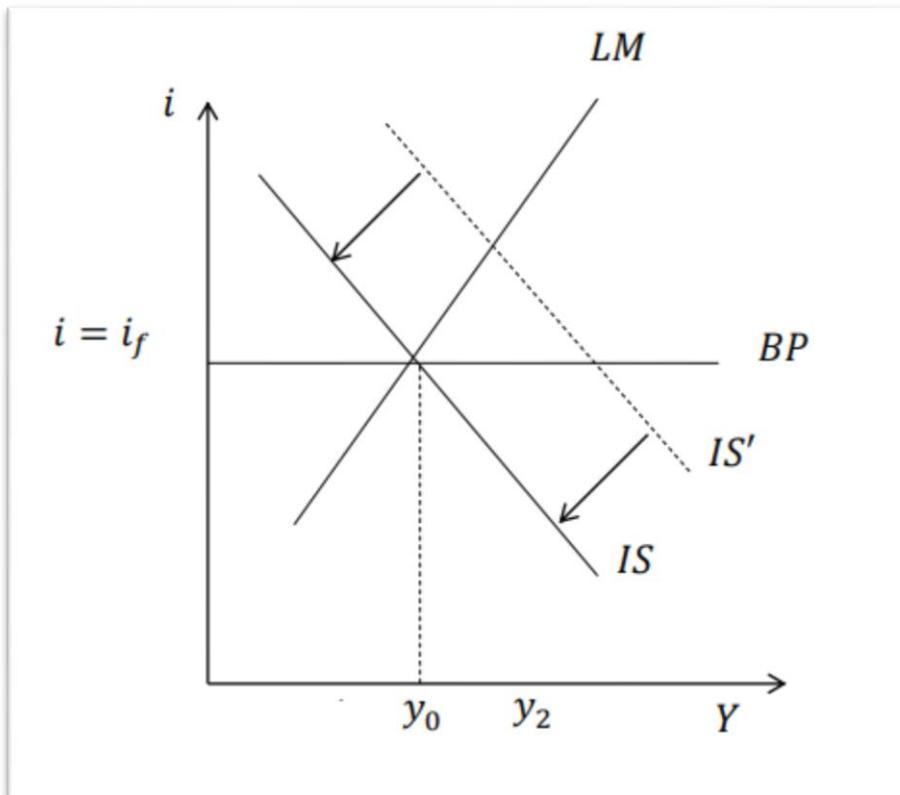
يؤدي التوسع المالي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب إلى زيادة في الطلب فتتجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع ويؤدي ذلك إلى تحسن العملة بسبب تدفق رؤوس الأموال وزيادة الطلب على العملة المحلية فيصبح ميزان المدفوعات في حالة فائض في الأجل القصير، وبالتالي يزداد الدخل ويفقد الاقتصاد قوته التنافسية في الأسواق العالمية بسبب تحسن قيمة العملة المحلية فتتخفض الصادرات وتزداد الواردات، كما يظهر من خلال الشكل التالي:

#### الشكل

(04): آثار

المالي في ظل  
السعر المرن  
والحركة التامة  
رؤوس الأموال

التوسع  
سعر  
لتنقل

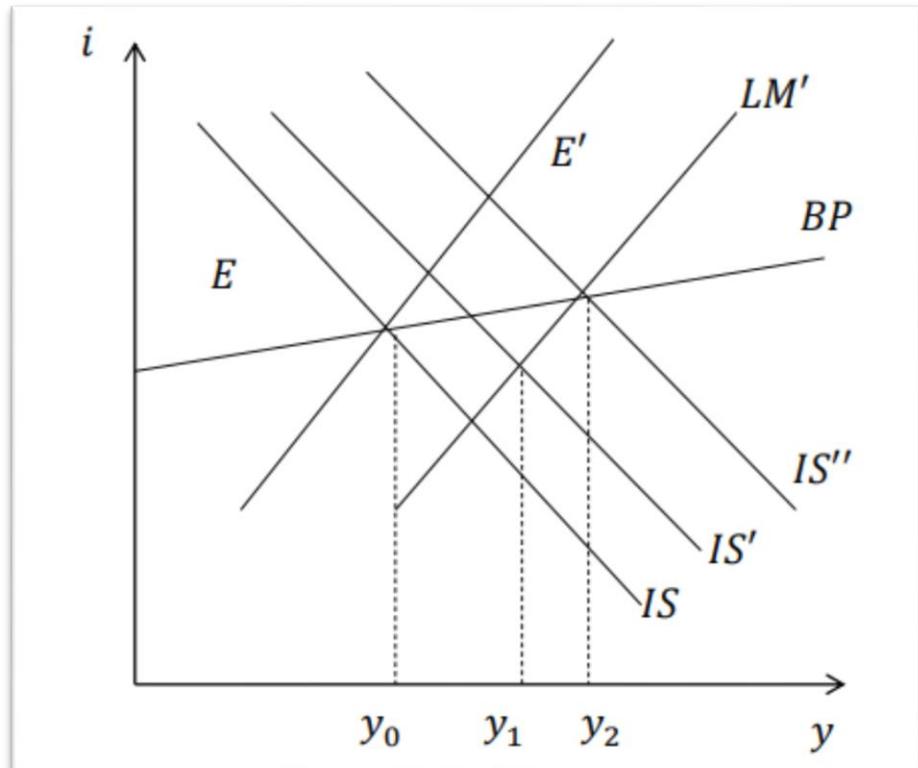


❖ السياسة المالية ف ظل الحركة الغير التامة لتتنقل رؤوس الاموال:

تعتمد فعالية تأثير السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال وأسعار الصرف المرنة على مدى تجاوب المنحنى  $BP=0$  لفروقات سعر الفائدة المحلي والأجنبي بالمقارنة مع منحنى  $LM$  بمعنى أنه لما يكون  $BP=0$  أقل تجاوبا من  $LM$  لسعر الفائدة تكون السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على الطلب الكلي، كما يظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل (05): آثار

التوسع المالي في  
ظل الحركة غير  
التامة لتتنقل رؤوس  
الأموال



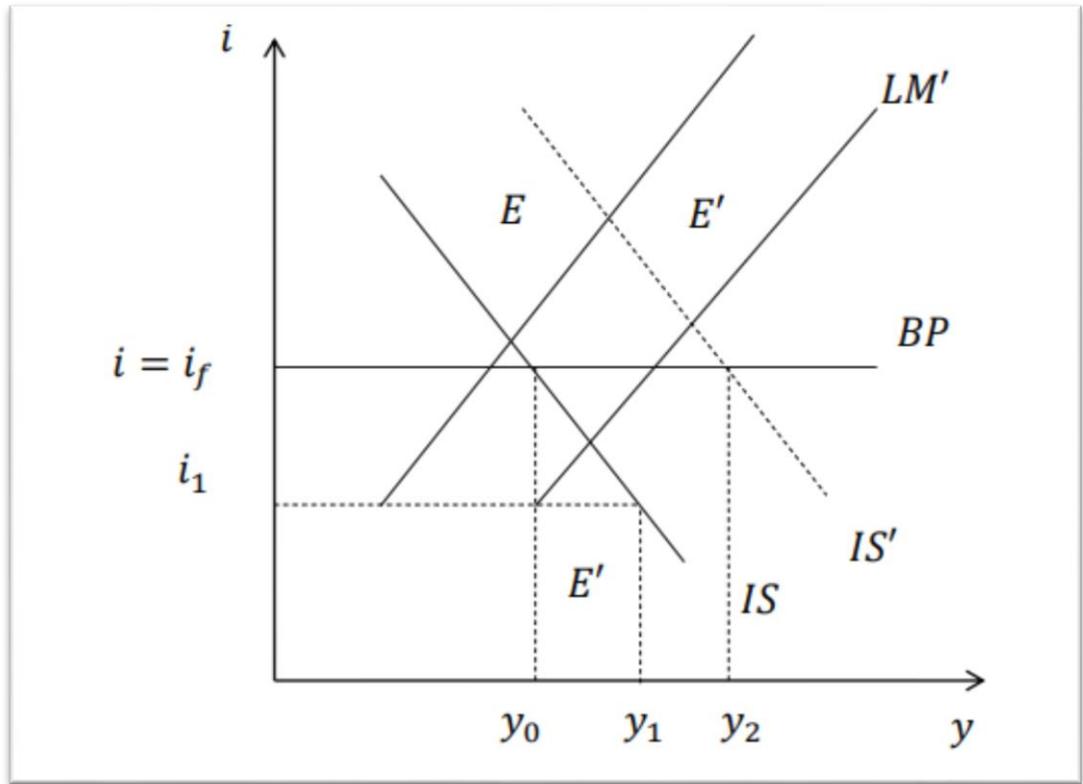
ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الشكل في حالة إتباع توسع مالي يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى IS' ويحدث ذلك عجزا في BP وذلك راجع إلى أن التوازن في السوقين النقدي (والحقيقي) يكون تحت منحنى BP وبالتالي سينخفض سعر الصرف، إن هذا الانخفاض يؤدي إلى انتقال منحنى IS' إلى S'' أو ينتقل بذلك BP إلى BP' وينتهي ذلك بتقاطع المنحنيات الثلاثة LM BP' IS'' .

❖ **السياسة النقدية في ظل الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال:**

إن تغير عرض النقود يؤدي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال إلى الزيادة في الدخل وتدهور قيمة العملة، كما يبينه الشكل التالي:

**الشكل (06):** أثر الزيادة في عرض النقود في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة

الرؤوس الأموال

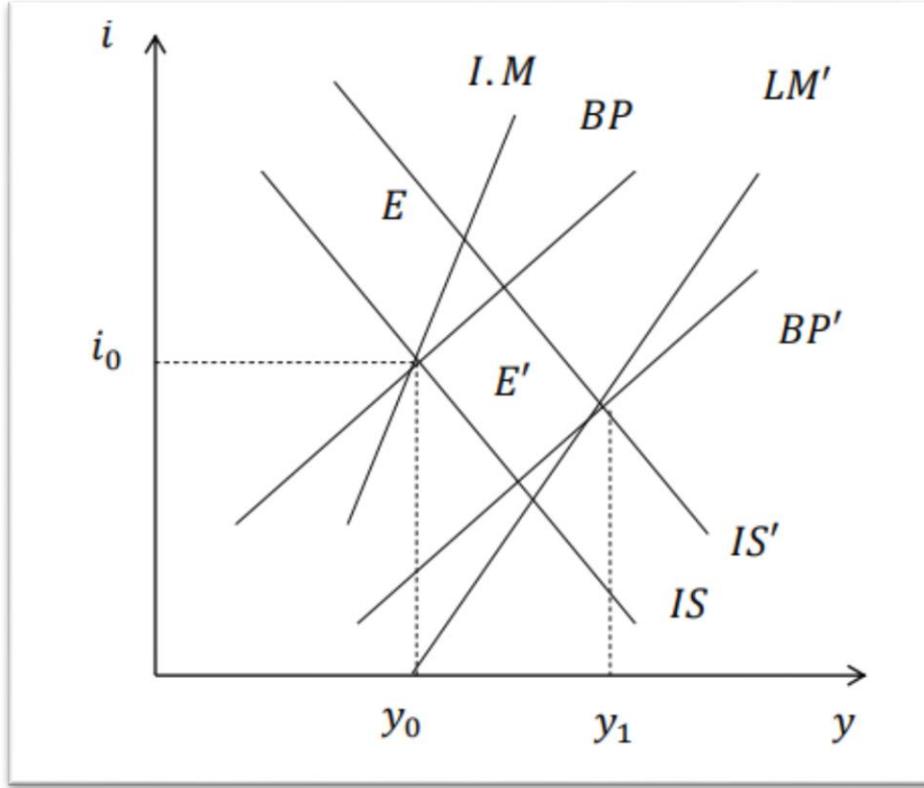


نفترض أن نقطة التوازن الأصلي هي  $E$  ونريد زيادة في كمية النقود مما ينتج لدينا زيادة في مخزون النقود الحقيقي ويصبح لدينا عند هذه النقطة فائضا في عرض الأرصدة الحقيقية. وللوصول إلى حالة التوازن يجب على أسعار الفائدة لأن تنخفض ومستوى الدخل يزداد إلى النقطة  $E'$  كنتيجة لتحرك منحنى  $LM$  إلى  $LM'$  فتصبح السوق السلعية والسوق النقدية متوازنة عند هذه النقطة كل هذا عند سعر الصرف الأصلي.

بينما عند النقطة  $E'$  يكون  $i < i_f$  هذا ما ينتج عنه تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج فتتدهور العملة ويؤدي هذا التدهور إلى زيادة أسعار الواردات، وتصبح السلع المحلية أكثر تنافسا وبالتالي يتوسع الطلب عليها فينتقل منحنى  $IS$  إلى  $IS'$  ويتواصل انتقاله إلى أن يكون تدهور العملة قد رفع من الطلب الكلي والدخل إلى المستوى الموضح في الشكل، أي عند النقطة  $E''$  وعندها تتوازن الأسواق الثلاث.

❖ السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لتتقل رؤوس الأموال:

الشكل(07): السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن والحركة غير التامة لرؤوس الأموال



ما يمكن ملاحظته خلال هذا الشكل أن التوسع النقدي في ظل نظام سعر الصرف المرن يحرك منحنى LM إلى LM' هذا ما ينجر عنه انخفاض في سعر الفائدة المحلي ونتيجة لهذا الانخفاض يحدث تدهور في حساب رأس المال وحسب شروط مارشال فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض بطريقة كافية لإلغاء الزيادة في الحساب الجاري وهذا بغرض المحافظة على التوازن في سوق الصرف الأجنبي، إن الانخفاض في سعر الصرف يسبب تحركا في الطلب المحلي والخارجي على الناتج المحلي وينتج عنه تحرك كل من منحنى BP و IS كنتيجة لزيادة الدخل من  $Y_0$  إلى  $Y_1$

(بالظاهر ، 2022-2023، الصفحات 168-174)

## الخاتمة:

يُظهر تحليل ميزان المدفوعات وأبعاده المتنوعة أنه يشكل نقطة مركزية في السياسات الاقتصادية للدول، ومن خلال فهم مكوناته والتحديات المرتبطة بالتوازن والاختلال، يمكن تصميم استراتيجيات اقتصادية أكثر فعالية، كما تبرز فرضيات نماذج IS-LM-PB أهمية التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في ظل تغيرات سعر الصرف، وبناءً على هذه الرؤى، تتضح أهمية تبني سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

## قائمة المراجع:

1. بالطاهر علي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2023/2022.
2. بن طرية حورية، دراسة التحليلية الميزان المدفوعات الجزائري. خلال الفترة الممتدة من (1970-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وتجارة دولة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016/2017.
3. فليح حسن خلف التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
4. سمير فخري نعمة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2011.
5. وليد عبيد عبد النبي المدير العام للأبحاث والاحصاء، دراسة بعنوان ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي البنك المركزي العراقي المديرية العامة للأبحاث والاحصاء.
6. ميزان المدفوعات، محاضرات في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.